Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080106 **Pages:60-76**

الاقتصاد الرقمي وفرص إنعاش الاقتصاد العراقي

أ. م. د. محسن حسن المعموري
قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بلاد الرافدين، ديالى، 32001، العراق.
bbnt7t@gmail.com

الملخص

بالرغم من الفرص الكبيرة التي يوفرها التحول الرقمي، فإن القطاع المالي في العراق يواجه العديد من التحديات. من أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية الرقمية، انخفاض الوعي بالتحول الرقمي، ونقص التشريعات المنظمة لهذا المجال. كما أن عدم الثقة في المعاملات الرقمية يعتبر أحد العوائق الرئيسية التي تحد من نمو هذا القطاع. وقد تضمن الهدف المسارات التالية:

1. تحديد مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته في عصر التكنولوجيا الحديثة.
2. دراسة الفرص المتاحة للعراق من خلال التحول إلى الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على القطاعات التي يمكن أن تستفيد من هذه التحولات مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية، والتعليم الإلكتروني.

3- تحليل التحديات التي قد تواجه العراق في تطبيق الاقتصاد الرقمي، مثل البنية التحتية، نقص المهارات الرقمية، ومشكلات الأمن استكشاف دور الحكومة والقطاع الخاص في دعم التحول الرقمي وتوفير البيئة المناسبة للنمو الرقمي.

اما منهجية البحث فسيتم استخدام المنهج المقارن وذلك بإجراء مقارنة بين العراق وبعض الدول التي شهدت تحولات ناجحة نحو الاقتصاد الرقمي. والاستنتاجات التي توصل اليها البحث هو ان التحول الرقمي فرصة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد العراقي، حيث يساهم في تعزيز الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات، وخفض التكاليف التشغيلية. والتوصيات التي شملها البحث تركزت في **تحسين البنية التحتية الرقمية** من خلال الاستثمار في شبكات الإنترنت السريع والتقنيات الحديثة.**وتعزيز التشريعات والقوانين** التي تنظم التجارة الإلكترونية وتضمن حماية المستهلكين. كذلك **زيادة الوعي الرقمي** من خلال التعليم والتدريب لتشجيع الأفراد والشركات على تبني الحلول الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، التجارة الالكترونية، القطاع المالي، الاقتصاد الرقمي.

Digital Economy and Opportunities for Revitalizing the Iraqi Economy

Prof. Dr. Mohsen Hassan Al-Maamouri
Department of Accounting, College of Administration and Economics, Bilad Al-Rafidain University, Diyala 32001, Iraq
bbnt7t@gmail.com

Abstract

Despite the significant opportunities offered by digital transformation, Iraq's financial sector faces numerous challenges. The most prominent of these include weak digital infrastructure, low awareness of digital transformation, and a shortage of legislation regulating this field. In addition, a lack of trust in digital transactions constitutes one of the main obstacles limiting the growth of this sector. The study's objectives comprise the following pathways:

1. Defining the concept of the digital economy and its importance in the era of modern technology.

2. Examining the opportunities available to Iraq through the transition to a digital economy, with a focus on sectors that can benefit from such transformations, such as e-commerce, digital financial services, and e-learning.
3. Analyzing the challenges Iraq may encounter in implementing the digital economy—such as infrastructure limitations, a lack of digital skills, and security issues—and exploring the role of government and the private sector in supporting digital transformation and providing an enabling environment for digital growth.

With regard to research methodology, the comparative approach will be employed by conducting a comparison between Iraq and several countries that have undergone successful transitions toward the digital economy. The study concludes that digital transformation represents a strategic opportunity to advance the Iraqi economy, as it contributes to enhancing productivity, improving service quality, and reducing operating costs. The recommendations focus on improving digital infrastructure through investment in high-speed internet networks and modern technologies; strengthening legislation and laws regulating e-commerce and ensuring consumer protection; and increasing digital awareness through education and training to encourage individuals and firms to adopt digital solutions.

Keywords: Iraqi economy; e-commerce; financial sector; digital economy.

المقدمة

التحديات التي يواجهها العراق في بناء البنية الرئيسية الرقمية، مثل ضعف الشبكات، البطء في توصيل الإنترنت، وقلة الاستثمار في تلك البنية. ادت الى عدم تحقيق النمو الاقتصادي مما جعله اقتصادا وحيد الجانب وهشا في بناء فروعه باستثناء القطاع النفطي. الأمر الذي ادى الى عدم خلق فرص عمل بل ساهم في زيادة البطالة، وعدم وجود تقدم في معيشة المواطنين والتي سناتي الى ذكرها في استعراضنا لهذا البحث. وسنحاول ايضا في هذا البحث من المساهمة في بعض المضامين للاقتصاد المعرفي او الرقمي محاولين الاستفادة من امكانيات وتجارب الدول الاخرى. كما نقدم بعض التوصيات التي نأمل ان تكون ذات فائدة لتفعيل وتنشيط الرقمية في الاقتصاد الوطني.

المبحث الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا: أهداف البحث

أ- الهدف الرئيس

دراسة كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية للعراق وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن عبر تنويع القطاعات الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

ب- الأهداف الفرعية

1- تحديد مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته في عصر التكنولوجيا الحديثة.
2- دراسة الفرص المتاحة للعراق من خلال التحول إلى الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على القطاعات التي يمكن أن تستفيد من هذه التحولات مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية، والتعليم الإلكتروني.
3- تحليل التحديات التي قد تواجه العراق في تطبيق الاقتصاد الرقمي، مثل البنية التحتية، نقص المهارات الرقمية، ومشكلات الأمن استكشاف دور الحكومة والقطاع الخاص في دعم التحول الرقمي وتوفير البيئة المناسبة للنمو الرقمي.

ثانيا: مشكلة البحث

أ- مشكلة البحث الأساسية

كيف يمكن للعراق تجاوز التحديات باستخدام الاقتصاد الرقمي في أن يكون (كأداة لتحسين النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة؟) البحث يسعى للإجابة على هذه المشكلة من خلال دراسة الدور المحتمل للاقتصاد الرقمي في تنشيط الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية المستدامة.

ب- المشاكل الرئيسية التي يواجهها العراق في هذا المجال:

1- هل هناك افتقار إلى البنية التحتية الرقمية المتطورة؟
2- كيفية معالجة نقص المهارات والكفاءات الرقمية؟
3-هل المشاكل في الأمن السيبراني تهدد استقرار الاقتصاد الرقمي في العراق؟

ثالثا: فرضية البحث

بناء على مشكلة البحث، يمكن صياغة فرضية البحث كالتالي:
يمكن للاقتصاد الرقمي أن يسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد العراقي من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية، شريطة أن يتم تحسين البنية التحتية الرقمية، وتطوير المهارات الرقمية، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة.

الفرضيات الفرعية:

1. **التحول الرقمي كأداة لتنويع الاقتصاد**: إذا تم تعزيز استخدام التقنيات الرقمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة (مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية، التكنولوجيا الحديثة، والتعليم الإلكتروني)، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط ويحفز نمو قطاعات جديدة.
2. **خلق فرص عمل جديدة:** من خلال زيادة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، يمكن خلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل البرمجة، تطوير البرمجيات، تسويق المنتجات الرقمية، وإدارة البيانات، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.
3. **تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف :استخدام** التكنولوجيا في قطاعات مثل الإدارة العامة، الصحة، والتعليم، قد يساعد في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، مما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.
4. **تحقيق الاستدامة الاقتصادية:** وذلك بتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير المهارات الرقمية، وتوفير تشريعات داعمة، يمكن للعراق أن يبني اقتصادا رقميا مستداما مما يحسن القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

التحديات المحتملة لفرضية البحث: لا يمكن تحقيق هذه الفوائد بشكل فوري إلا إذا تم التغلب على التحديات مثل نقص البنية التحتية الرقمية، التدريب المتخصص، وغياب القوانين المنظمة.

رابعا: منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج المقارن وذلك بإجراء مقارنة بين العراق وبعض الدول التي شهدت تحولات ناجحة نحو الاقتصاد الرقمي:

خامسا: الدراسات السابقة

يمكن اجراء تلخيص لهذه الدراسات التي تخص الاقتصاد الرقمي وفرص إنعاش الاقتصاد العراقي كما يلي:

أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية

أ. تعريف الاقتصاد الرقمي

- حدد Tapscott[1] الاقتصاد الرقمي بأنه تحول العمليات الاقتصادية التقليدية إلى عمليات تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، مثل التجارة الإلكترونية، الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي.
- وفقا لـ OECD،[2] يشمل الاقتصاد الرقمي جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الإنترنت والتقنيات الرقمية، مما يساهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية.

ب. تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي

- دراسة Schwab [3] ضمن تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ناقشت كيف أحدثت الثورة الصناعية الرابعة تحولات كبيرة في الاقتصاد، حيث ساعدت الرقمنة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز التنافسية.
- بحث أجراه World Bank[4] أشار إلى أن الدول التي تستثمر في التحول الرقمي تحقق نموا اقتصاديا أسرع، حيث أن زيادة الرقمنة بنسبة 10% ترفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1% إلى 2.%

ثانيا: تجارب دولية ناجحة في التحول الرقمي

أ. التجربة الصينية

أظهرت دراسة Wang et al [5] أن الصين استطاعت تعزيز اقتصادها الرقمي من خلال دعم الشركات الناشئة، وتطوير تقنيات الدفع الإلكتروني مثل (WeChat Pay & Alipay) والاستثمار في البنية التحتية للإنترنت فائق السرعة، حيث ساهم الاقتصاد الرقمي في الصين بقرابة 38.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، ما يدل على أهميته في تعزيز النمو الاقتصادي.

ب. التجربة الإماراتية والسعودية

- وفقا لتقرير McKinsey [6]، تعتمد الإمارات على رؤية الاقتصاد الرقمي 2031، التي تهدف إلى زيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي من (4.3% - 20 %) بحلول 2031.
- المملكة العربية السعودية تعتمد على رؤية الاقتصاد الرقمي في عام 3020 اولتي تعتمد على التحول الرقمي عبر برامج مثل حكومة بلا ورق ودعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي.

ج. تجارب الدول الأوروبية

- أكدت دراسة European Commission [7] أن دول الاتحاد الأوروبي حققت تقدما كبيرا في الاقتصاد الرقمي عبر تطوير منظومات الدفع الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة.

ثالثا: واقع الاقتصاد الرقمي في العراق

أ. تحديات الاقتصاد الرقمي في العراق

- دراسة **Al-Shimmery [8]** حددت العقبات الرئيسية أمام التحول الرقمي في العراق، ومنها :

1.ضعف البنية التحتية للإنترنت، حيث يبلغ متوسط سرعة الإنترنت في العراق 4.8 ميغابت/ثانية مقارنة بـ 30 ميغابت/ثانية عالميا.
2.غياب التشريعات القانونية التي تحفز الابتكار في الاقتصاد الرقمي.
3.انخفاض استخدام الخدمات المصرفية الرقمية، حيث أن 85% من العراقيين لا يمتلكون حسابات مصرفية رسمية.

ب. دور الحكومة والمؤسسات المالية في دعم التحول الرقمي

- تقرير **البنك المركزي العراقي [9]** أشار إلى ضرورة **تعزيز الدفع الإلكتروني، تبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية الرقمية، ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية(Fin-Tech)** .
- أوصت **وزارة التخطيط العراقية** بزيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتوسيع نطاق استخدام **الحوسبة السحابية** والذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية.

رابعا: دور الاقتصاد الرقمي في إنعاش الاقتصاد العراقي

أ. التأثير المحتمل على الاقتصاد العراقي

- وفقا لدراسة World Bank [4]، يمكن للتحول الرقمي أن يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في العراق بنسبة 10% خلال العقد القادم، في حال تم تحسين البنية التحتية الرقمية والاستثمار في الابتكار التكنولوجي.
- تقرير الأمم المتحدة (2021) أوضح أن تعزيز الاقتصاد الرقمي يمكن أن يساعد في تنويع الاقتصاد العراقي بعيدا عن النفط، وخلق فرص عمل في قطاع التكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية.

ب. التكنولوجيا المالية (FinTech) كمحرك للنمو

دراسة IMF (2022) أكدت أن التقنيات المالية، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، البلوكشينBlockchain، والخدمات المصرفية الرقمية، قادرة على تحسين الشمول المالي في العراق، وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية التقليدية. و العراق بدأ في اعتماد أنظمة مثل بوابة العراق الإلكترونية التي تهدف إلى نشر الدفع الإلكتروني وتقليل التعاملات النقدية.

ج. ريادة الأعمال والتحول الرقمي

- تقرير Global Entrepreneurship Monitor أظهر أن هناك ارتفاعا في عدد الشركات الناشئة الرقمية في العراق بنسبة 15% خلال السنوات الخمس الماضية، رغم التحديات التنظيمية[10].
- مبادرات مثل حاضنة الأعمال الرقمية في بغداد "تدعم الشركات الناشئة في مجالات التجارة الإلكترونية، التطبيقات الذكية، والخدمات الرقمية.

الخلاصة من الدراسات السابقة:

أشارت الدراسات السابقة إلى أن العراق يمتلك فرصة كبيرة للاستفادة من التحول الرقمي لإنعاش اقتصاده، رغم التحديات التي تواجهه، مثل ضعف البنية التحتية وغياب التشريعات الداعمة. الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، دعم ريادة الأعمال، وتعزيز الشمول المالي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل اعتماده على النفط، مما يمهد الطريق لمستقبل اقتصادي أكثر استدامة. وعليه نوصي بعمل دراسات اخرى لتعزيز العمل في تنشيط وتنمية الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني

واقع الاقتصاد الرقمي في العراقي – الفرص والتحديات

الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

الاقتصاد التقليدي يعتمد على الأصول المادية والعمليات اليدوية، بينما الاقتصاد الرقمي يستفيد من التكنولوجيا لتوفير السرعة، الكفاءة، والابتكار، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرصا جديدة في الأسواق العالمية، وفي جدول (1) ادناه خلاصة عن الفروق بين الاقتصادين[2] :

جدول رقم (1) الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

العامل	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
البنية التحتية	يعتمد على الأصول المادية مثل المصانع، المتاجر، والمكاتب.	يعتمد على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية مثل الإنترنت والسحابة الإلكترونية.
طريقة التبادل	المعاملات تتم بشكل مباشر باستخدام النقود الورقية أو البطاقات المصرفية.	يعتمد على المعاملات الإلكترونية، العملات الرقمية، والتقنيات المالية الحديثة.
الإنتاج والتوزيع	سلاسل التوريد طويلة وتحتاج إلى وسطاء.	التوزيع يتم بشكل أسرع عبر المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية.
المعلومات والبيانات	المعلومات غير متاحة بسهولة وتعتمد على المصادر التقليدية.	يعتمد على البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي لتحليل الأسواق واتخاذ القرارات.
التوظيف وفرص العمل	يعتمد على الوظائف التقليدية مثل التصنيع والخدمات المباشرة.	يوفر فرص عمل جديدة مثل البرمجة، تحليل البيانات، والتسويق الرقمي.
الأسواق	الأسواق محدودة جغرافيا وتعتمد على المواقع الفعلية.	الأسواق عالمية ويمكن الوصول إليها عبر الإنترنت من أي مكان.
التكلفة والإنتاجية	الإنتاج مكلف ويعتمد على الموارد التقليدية.	الإنتاج أكثر كفاءة بفضل الأتمتة والتكنولوجيا الحديثة.
التحكم والتنظيم	يخضع لرقابة صارمة من الحكومات والبنوك المركزية.	يتطلب قوانين جديدة لتنظيم التجارة الإلكترونية والعملات الرقمية.

أولا: تعريف الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو نظام اقتصادي يعتمد على التقنيات الرقمية، مثل الإنترنت، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وتقنيات الحوسبة السحابية، في جميع الأنشطة الاقتصادية، من الإنتاج والتوزيع إلى الاستهلاك. ويشمل التحول إلى المعاملات الرقمية، التجارة الإلكترونية، الدفع الإلكتروني، والعمل عن بعد.والاتي اهم التعاريف:

يعرفه البنك الدولي بأنه: نظام اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية لتعزيز الكفاءة والإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام" أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فتعرفه بأنه: الاقتصاد الذي يقوم على الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات لتعزيز القيمة المضافة والإنتاجية.

ثانيا: تعزيز الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي من خلال التحول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم اليوم. وقد أصبح ضرورة وليس مجرد خيار، نظرا لفوائده الكبيرة، مثل:

1- تعزيز الكفاءة والإنتاجية

- يساعد التحول الرقمي في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة سرعة العمليات الإنتاجية، مما يجعل الشركات أكثر كفاءة.
- الأتمتة(Automation وهي عملية استخدام التكنولوجيا والأنظمة الرقمية لتنفيذ المهام والعمليات بشكل تلقائي دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر، مما يساعد على زيادة الكفاءة، تقليل الأخطاء، وتسريع الإنتاج) والذكاء الاصطناعي يساهمان في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة والخدمات المالية.

2- دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

- وفقا للبنك الدولي، فإن التحول الرقمي يمكن أن يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة 10 %خلال العقد القادم.
- يوفر فرص عمل جديدة في مجالات التكنولوجيا مثل البرمجة، تحليل البيانات، والأمن السيبراني.كما اسلفنا سابقا.

3- تحسين الخدمات المالية والشمول المالي

- يعزز نظم الدفع الإلكتروني ويقلل الاعتماد على النقد، مما يساهم في تحسين الشمول المالي.
- في بعض الدول، أدى التحول الرقمي إلى رفع نسبة استخدام الحسابات المصرفية من 20% إلى 70 %خلال سنوات قليلة.

4- دعم الابتكار وريادة الأعمال.

- يمكن التحول الرقمي رواد الأعمال من إنشاء مشاريعهم بسهولة، خاصة في مجالات التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.
- تقلل التكنولوجيا الرقمية من الحواجز التقليدية لدخول السوق، مما يتيح فرصا للشركات الصغيرة والمتوسطة.

5- تحسين الخدمات الحكومية (الحكومة الإلكترونية).

- تساعد التحولات الرقمية الحكومات في تحسين كفاءة الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والتراخيص الإلكترونية.
- تقلل من الفساد الإداري وتسهل الشفافية من خلال استخدام البيانات الضخمة والبلوكشين.

6- تسريع التحول نحو الاقتصاد المستدام.

- يساعد التحول الرقمي في تقليل استخدام الموارد الطبيعية عبر التقنيات الذكية، مثل المدن الذكية والزراعة الرقمية.
- يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين إدارة الموارد والطاقة.

ثالثا: واقع الاقتصاد العراقي والتحديات الراهنة

سنقوم هنا بسرد بعض مؤشرات هذا الواقع كي نهيئ للوصول الى تاثير الاقتصاد الرقمي[1]:

1.**الاعتماد الكبير على النفط.**

- يمثل النفط أكثر من 90% من إيرادات الحكومة العراقية، و 60%من الناتج المحلي الإجمالي.
- يؤدي أي انخفاض في أسعار النفط إلى عجز مالي كبير في الموازنة، كما حدث في أزمة 2014 وأزمة كورونا 2020.

2.ضعف القطاعات غير النفطية

يعاني العراق من ضعف في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة، حيث يشكل القطاع الصناعي أقل من 2% من الناتج المحلي لا تزال الصادرات غير النفطية محدودة جدا، مما يزيد من التبعية للواردات ويؤثر على الميزان التجاري.

3.ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

- يبلغ معدل البطالة في العراق حوالي **16-20%**، وترتفع هذه النسبة بين الشباب إلى أكثر من .**30%**

- نسبة الفقر تصل إلى **25%من السكان**، وتزداد في المناطق الريفية والجنوبية.

4.ضعف القطاع المصرفي والشمول المالي.

- لا يزال القطاع المصرفي العراقي بدائيا مقارنة بالدول الأخرى، حيث أن 85%من السكان لا يمتلكون حسابات مصرفية.
- الاعتماد الكبير على التعاملات النقدية بدلا من الدفع الإلكتروني الذي يعيق التطور الاقتصادي.

5.التضخم وضعف قيمة العملة

- تأثر الدينار العراقي بالتضخم بسبب **السياسات النقدية غير المستقرة**، حيث شهدت العملة انخفاضا في قيمتها أمام الدولار. وحاليا وفق السوق الرسمية يعادل الدولار 132دينار والسوق الموازي متذبذب بين (150-152)
- تعاني الأسواق من **ارتفاع الأسعار**، خاصة في السلع المستوردة. بسبب عدم كفاية المنتج المحلي.

رابعا: التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد العراقي

1. التحديات السياسية وعدم الاستقرار الأمني

- العراق يعاني من عدم استقرار سياسي مزمن، حيث شهدت الحكومات المتعاقبة تغييرات متكررة، مما أثر على وضع السياسات الاقتصادية طويلة المدى.
- لا تزال بعض المناطق تعاني من **مشكلات أمنية** تؤثر على الاستثمار الأجنبي والمحلي.

2. الفساد المالي والإداري

- يحتل العراق مراتب متأخرة في مؤشر الفساد العالمي، حيث أن الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى إهدار الموارد وضعف تنفيذ المشاريع التنموية.
- الفساد يؤثر على كفاءة القطاعات الحيوية مثل الصحة، التعليم، والبنية التحتية.

3. ضعف البنية التحتية

- العراق يعاني من شبكة كهرباء غير مستقرة، حيث تعاني العديد من المناطق من انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي.
- الطرق، النقل، وشبكات الاتصالات بحاجة إلى استثمارات ضخمة لتحديثها وتحسين كفاءتها.

4. تحديات في التحول الرقمي والتكنولوجيا

- رغم التطورات في بعض المجالات الرقمية، لا يزال العراق متأخرا في تبني الاقتصاد الرقمي بسبب ضعف الإنترنت، غياب القوانين الداعمة، وانخفاض الوعي التقني.
- التجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمي لا تزال محدودة جدا مقارنة بدول الجوار.

5. تراجع الاستثمار الأجنبي

- بسبب البيئة غير المستقرة، وغياب القوانين المشجعة للاستثمار، وضعف البنية التحتية، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق.
- الروتين الحكومي والبيروقراطية تعيق دخول المستثمرين الجدد.

خامسا: الحلول المقترحة لإنعاش الاقتصاد العراقي

1- تنويع مصادر الدخل من خلال تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.وتعزيز السياحة الدينية والأثرية كأحد مصادر الدخل الجديدة.

2- دعم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي على اساس تشجيع الخدمات المصرفية الرقمية والدفع الإلكتروني لتقليل التعاملات النقدية. وتحسين البنية التحتية للإنترنت ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

3- تحسين البيئة الاستثمارية، شرط تسهيل إجراءات تسجيل الشركات، وخفض الضرائب على الاستثمارات الجديدة. وتطبيق قوانين حماية المستثمرين لمحاربة الفساد وتحفيز الشركات العالمية على الدخول إلى السوق العراقي.

4- إصلاح النظام المصرفي والشمول المالي، ويكون من خلال تشجيع المواطنين على فتح حسابات مصرفية وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية.(FinTech) ، وتوفير تسهيلات قروض لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5- تطوير البنية التحتية والخدمات العامة وذلك بإصلاح قطاع الكهرباء والمياه والنقل من خلال استثمارات حكومية وشراكات مع القطاع الخاص. ودعم مشاريع الإسكان والبنية التحتية الذكية.

6- تعزيز الاستقرار السياسي وتحسين الإدارة الاقتصادية ووضع خطط اقتصادية واضحة طويلة الأجل لضمان استقرار السياسات المالية والنقدية. وكذلك محاربة الفساد عبر آليات رقابية أقوى وتشريعات أكثر صرامة.

المبحث الثالث

التحديات والفرص التي تواجهها التجارة الإلكترونية في العراق

أولا: تعريف التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية تعني بيع وشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت، وهي تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة مثل المتاجر الإلكترونية، الدفع الرقمي، خدمات التوصيل، والتسويق الإلكتروني. في العراق، بدأت التجارة الإلكترونية بالنمو خلال السنوات الأخيرة، لكن لا تزال تواجه عدة تحديات تحد من انتشارها، رغم تزايد الاهتمام بها خصوصا بعد جائحة كورونا التي فرضت واقعا جديدا في الاعتماد على الحلول الرقمية.

ثانيا: واقع التجارة الإلكترونية في العراق

تتطور منظومة التجارة الإلكترونية في العراق بسرعة، مع دخول منصات محلية وإقليمية تقدم خدمات متنوعة تلبي احتياجات المستهلكين وتساهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي في البلاد. ونورد هنا خلاصة بتلك المنصات:

1- أبرز الشركات والمنصات العاملة في التجارة الإلكترونية في العراق شهدت السوق العراقية نموا ملحوظا في مجال التجارة الإلكترونية، مع بروز عدة شركات ومنصات تسعى لتلبية احتياجات المستهلكين وتطوير هذا القطاع. فيما يلي أبرز هذه الشركات:

1. أورزدي[1]:(Orisdi)

- نبذة :منصة تجارة إلكترونية عراقية تأسست عام 2019، تقدم مجموعة واسعة من المنتجات مثل العطور، مستحضرات التجميل، الملابس، الإلكترونيات، والأجهزة الكهربائية.
- الإنجازات: جمعت استثمارات تجاوزت مليون دولار أمريكي حتى الآن، مع تركيز على تحسين الكفاءة وزيادة الهوامش الربحية.
- بوتيكات :(Boutiqaat) منصة تجارة إلكترونية كويتية توسعت إلى العراق في نوفمبر 2021، تقدم منتجات متنوعة في مجالات الأزياء، مستحضرات التجميل، العناية بالجمال، والمكياج.
- الإنجازات :تعاونت مع مؤثري ومشاهير التواصل الاجتماعي لتقديم منتجاتهم عبر متاجرهم الخاصة على المنصة، مما يعزز تجربة التسوق للمستخدمين[2].
- فدشي ::(Fadshi) منصة تجارة اجتماعية تهدف إلى إحداث ثورة في تجربة التسوق الإلكتروني في العراق، من خلال تمكين البائعين من بيع المنتجات مباشرة للعملاء عبر منصات التواصل الاجتماعي.
- نموذج العمل :توفر للبائعين منصة رقمية مدعومة بإدارة الكتالوج، الطلبات، الإدارة المالية، منتجات بأسعار الجملة، وخدمات مثل التخزين، التنفيذ، التوصيل، وخدمة العملاء[2].
- بيور بلاتفورم :(Pure Platform) شركة رائدة في توفير حلول التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية عبر الحدود، تعتمد على الذكاء الاصطناعي.
- الإنجازات :حصلت على صفقة ترخيص تشغيلية في العراق مع مجموعة البطاقات الذكية الدولية(ISC) ، مالكةQi Card ، مما يعزز قدراتها التشغيلية في السوق العراقية[3].

2. وسائل الدفع المتاحة

- لا يزال الدفع عند الاستلام (Cash on Delivery - COD) هو الطريقة الأكثر شيوعا بسبب ضعف انتشار بطاقات الائتمان والمحافظ الرقمية.
- بدأ استخدام البطاقات المصرفية مثل كي كارد وماستر كارد وفيزا لكنه لا يزال محدودا مقارنة بدول الجوار.
- ظهور شركات محلية مثل "زين كاش" و"آسيا حوالة "وفر بعض الحلول البديلة للدفع الرقمي.

3. الشركات والمتاجر الإلكترونية الرائدة.

- السوق المفتوح :أحد أكبر المنصات لبيع المنتجات والخدمات في العراق.
- طلبات العراق :منصة لطلب الطعام أونلاين.
- نمشي العراق :متجر إلكتروني يبيع الملابس والأحذية.
- ماركت العراق :منصة تسوق إلكترونية شاملة.

4. التوجه نحو ريادة الأعمال الإلكترونية.

- بدأ العديد من رواد الأعمال والشباب العراقيين بإنشاء متاجر إلكترونية صغيرة عبر مواقع مثل فيسبوك وإنستغرام.
- توفر شركات مثل Shopifyو Woo Commerceحلولا سهلة لإنشاء متاجر إلكترونية بدون الحاجة إلى رأس مال كبير

ثالثا: تحديات التجارة الإلكترونية في العراق

1- ضعف البنية التحتية الرقمية

الإنترنت في العراق لا يزال ضعيفا ومكلفا، مما يؤثر على قدرة العملاء على تصفح المتاجر الإلكترونية بسلاسة.كما أن ضعف الخدمات اللوجستية وشركات الشحن أثر على سرعة وكفاءة عمليات التوصيل.

2- ضعف وسائل الدفع الإلكتروني

الاعتماد الكبير على الدفع النقدي عند التسليم يعوق توسع التجارة الإلكترونية. الامر الذي ادى الى انخفاض استخدام البطاقات المصرفية والمحافظ الرقمية بسبب قلة الوعي والثقة.

3- **عدم وجود قوانين واضحة تنظم التجارة الإلكترونية.** لا يوجد **إطار قانوني متكامل** لحماية المستهلك والتاجر في المعاملات الإلكترونية.الامر الذي اسفر عن ضعف تطبيق قوانين حماية البيانات والخصوصية مما جعل البعض مترددا في الشراء عبر الإنترنت.

4- ضعف الثقافة الرقمية وثقة المستهلك. يعاني الكثير من المستهلكين العراقيين من قلة الثقة في الشراء عبر الإنترنت، بسبب تجارب سابقة مع احتيال أو عدم مصداقية بعض البائعين. كما ان عدم وجود سياسات إرجاع واستبدال واضحة تؤثر على ثقة الزبائن.

رابعا: فرص تطوير التجارة الإلكترونية في العراق: نعتقد بان النقاط التالية ستقوم بتعزيز تلك الفرص:

1- دعم البنية التحتية الرقمية.

تحسين خدمات الإنترنت والاتصالات لتسهيل الوصول إلى الأسواق الإلكترونية.وتطوير مراكز لوجستية وشركات شحن لتحسين سرعة وكفاءة التوصيل من شأنها تعزيز تلك البنية.

2- توسيع خدمات الدفع الإلكتروني.

تشجيع استخدام البطاقات المصرفية والمحافظ الرقمية من خلال حملات توعية وتقديم حوافز للمستخدمين. وتطوير حلول دفع جديدة مثل الدفع عبر الهاتف المحمول والبنوك الرقمية.

3- وضع قوانين وتشريعات لتنظيم السوق.

إصدار قوانين واضحة لحماية حقوق المستهلكين والتجار في التجارة الإلكترونية.وكذلك تفعيل قوانين لمكافحة الاحتيال الإلكتروني وبناء بيئة تجارة إلكترونية آمنة.

4- تشجيع رواد الأعمال والمتاجر المحلية.

توفير دعم حكومي وتمويل للمشاريع الناشئة في التجارة الإلكترونية. وتوفير برامج تدريبية للشباب حول كيفية إنشاء متاجر إلكترونية وإدارتها.

5- تعزيز ثقة المستهلك

تطوير سياسات إرجاع واستبدال واضحة لتعزيز مصداقية المتاجر الإلكترونية. وتفعيل أنظمة تقييم العملاء لضمان جودة المنتجات والخدمات.

خامسا: مستقبل التجارة الإلكترونية في العراق

- رغم التحديات، فإن العراق يمتلك **فرصا كبيرة للنمو في التجارة الإلكترونية،** خاصة مع تزايد عدد مستخدمي الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية.
- يمكن أن تصبح التجارة الإلكترونية قطاعا حيويا لدعم الاقتصاد العراقي، خاصة إذا تم تعزيز البنية التحتية، الدفع الرقمي، والثقة بين المستهلكين والتجار. وقد حجم سوق التجارة الإلكترونية في العراق حوالي 6.6 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2022، محققا نموا سنويا بنسبة تزيد عن 60% مقارنة بعام 2021[5].
- في حال تنفيذ الإصلاحات اللازمة، يمكن أن يشهد العراق نموا سنويا بنسبة 15-20% في قطاع التجارة الإلكترونية خلال السنوات القادمة.
-

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 ISSN: 2788-6026
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080106 Pages:60-76

المبحث الرابع

التحول الرقمي في القطاع المالي، وفرص تحفيز الاقتصاد

أولا: مفهوم التحول الرقمي في القطاع المالي:

التحول الرقمي في القطاع المالي يعني استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الخدمات المصرفية والمالية، مما يسهل العمليات المالية ويزيد من الكفاءة والشفافية. يشمل ذلك: **الدفع الإلكتروني، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، المحافظ الرقمية، البنوك الرقمية، والذكاء الاصطناعي في التحليلات المالية.** في العراق، لا يزال القطاع المالي يعتمد إلى حد كبير على المعاملات النقدية التقليدية، لكن هناك جهود متزايدة لاعتماد الحلول الرقمية لتطوير الاقتصاد ودعم الشمول المالي.

ثانيا: دور التحول الرقمي في تحفيز الاقتصاد، ويمكن لنا حصر هذا التحول بما يلي:

1- تحسين كفاءة النظام المصرفي

- يقلل التحول الرقمي من التكاليف التشغيلية للبنوك ويحسن سرعة تنفيذ المعاملات المالية.
- يقلل من الاعتماد على الفروع التقليدية، حيث يمكن للعملاء تنفيذ العمليات المصرفية عبر التطبيقات الإلكترونية.

2- تعزيز الشمول المالي

- وفقا للبنك الدولي، فإن 85% من العراقيين لا يمتلكون حسابات مصرفية، والتحول الرقمي يمكن أن يوفر لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة عبر المحافظ الإلكترونية. وصل معدل انتشار الإنترنت في العراإلى 74.9% في عا2023، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 82%بحلول عام 2025[9].
- يتيح للأفراد في المناطق الريفية والبعيدة إمكانية إدارة أموالهم وتحويلها إلكترونيا دون الحاجة إلى البنوك التقليدية.

3- دعم التجارة الإلكترونية والشركات الصغيرة

- التحول الرقمي في القطاع المالي يسهل عمليات الدفع الإلكتروني، مما يعزز نمو التجارة الإلكترونية. ومن المتوقع أن يصل حجم سوق التجارة الإلكترونية في العراق إلى 9.197 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، مع معدل نمو سنوي مركب (CAGR)بنسبة 17.52% بين عامي 2022 و2025[10].
- يوفر حلول تمويلية رقمية للشركات الناشئة مثل القروض الرقمية والتمويل الجماعي، مما يسهل بدء المشاريع الصغيرة.

4- تقليل الفساد وتعزيز الشفافية

- المعاملات الرقمية تقلل من التعامل بالنقد، مما يقلل من التهرب الضريبي والفساد المالي.
- تقنية البلوكشين وهي تعني ((Blockchain هو تقنية رقمية تعمل كسجل موزع وآمن للمعاملات، يتم تخزينه عبر شبكة من الحواسيب بدلا من خادم مركزي واحد. تتميز هذه التقنية بالشفافية، الأمان، وعدم القابلية للتلاعب، مما يجعلها مثالية لتسجيل المعاملات المالية، العقود الذكية، وسلاسل التوريد)) والذي يمكن أن تساعد في تأمين المعاملات ومنع التلاعب.

5- تحسين بيئة الاستثمار

- يشجع المستثمرين الأجانب على دخول السوق العراقي عندما يكون لديهم نظام مالي رقمي موثوق وسهل الاستخدام.
- تبسيط الإجراءات المصرفية يجعل تأسيس الشركات والاستثمار أكثر جاذبية.

ثالثا: مظاهر التحول الرقمي في القطاع المالي العراقي

1- انتشار خدمات الدفع الإلكتروني، حيث بدأت شركات مثل **زين كاش، آسيا حوالة، والسويج** بتوفير حلول للدفع عبر الهواتف الذكية. وظهرت بطاقات إلكترونية مثل **كي كارد، ماستر كارد، وفيزا،** لكن انتشارها لا يزال محدودا.

2- تطوير البنوك الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت

- بعض البنوك العراقية بدأت في تقديم خدمات رقمية مثل التطبيقات المصرفية وتحويل الأموال أونلاين Online.
- لم يتم بعد إطلاق بنوك رقمية بالكامل، ولكن هناك محاولات لتطوير هذا المجال.

3- التوسع في استخدام تقنية البلوكشين والعملات الرقمية.

- لا يزال العراق في مراحله الأولى فيما يتعلق باستخدام العملات الرقمية مثل البيتكوين((Bit coin – BTC هي عملة رقمية لا مركزية تم إنشاؤها عام 2009 من قبل شخص أو مجموعة تحت الاسم المستعار ساتوشي ناكاموتو .تعتمد البيتكوين على تقنية البلوكشين لضمان الأمان والشفافية، مما يسمح بإجراء المعاملات دون الحاجة إلى وسيط مثل البنوك)).
- يمكن أن تسهم البلوكشين في تعزيز أمان البيانات المالية ومنع التزوير.

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 ISSN: 2788-6026
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080106 Pages:60-76

رابعا: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في القطاع المالي العراقي

1- ضعف البنية التحتية التكنولوجية

الإنترنت غير مستقر ويؤثر على استخدام الخدمات المصرفية الرقمية. كما ان أنظمة الدفع الإلكتروني لا تزال تعاني من محدودية الانتشار والقبول.

2- انخفاض الوعي المالي والثقة في المعاملات الرقمية مما ادى الى ان:

يفضل معظم العراقيين استخدام النقد بدلا م
ن البطاقات الإلكترونية. حيث أن هناك مخاوف من الاحتيال الإلكتروني وضعف الحماية القانونية.

3- غياب التشريعات الداعمة

لا توجد قوانين واضحة تنظم المعاملات الرقمية وتحمي حقوق المستخدمين.و تحتاج الحكومة إلى إصدار تشريعات تدعم التحول الرقمي وتحمي البيانات المالية.

خامسا: الحلول وفرص تطوير التحول الرقمي في القطاع المالي

1- تحسين البنية التحتية الرقمية

تطوير خدمات الإنترنت وتحسين سرعة الاتصال لتسهيل استخدام الخدمات المالية الرقمية.وتحديث أنظمة البنوك لتكون أكثر توافقا مع المعايير العالمية.

2- تعزيز الثقة في الخدمات المصرفية الرقمية

تنظيم حملات توعية لتثقيف المواطنين حول فوائد وأمان المعاملات الرقمية.وتفعيل حماية المستهلك المالي ووضع سياسات ضد الاحتيال الإلكتروني.

3- تطوير القوانين والتشريعات الداعمة

إصدار تشريعات تنظم المدفوعات الإلكترونية وتضمن حقوق العملاء والتجار. وتبني إطار قانوني يدعم البلوكشين والعملات الرقمية لتعزيز الشفافية.

4- تشجيع استخدام الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية والخاصة

إلزام المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى بقبول الدفع الإلكتروني. مع تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تعتمد على حلول الدفع الرقمي.

مدى استفادة القطاع الصناعي في العراق من التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية

اولا: الواقع الحالي للقطاع الصناعي في العراق: يمكن في هذا المجال تأشير بعض الارقام[4].

- مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي :في منتصف القرن العشرين، كانت الصناعة تمثل حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي للعراق. أما اليوم، فقد انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 4%، مما يعكس تراجعا كبيرا في هذا القطاع الحيوي.
- عدد المصانع :يبلغ عدد المصانع التابعة للقطاع العام في العراق 227 مصنعا، ولكن النشاط الفعلي يقتصر على 140 مصنعا فقط وفقا لبيانات عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من 18,000 مشروع صناعي متوقف عن العمل، مما يزيد من التحديات التي تواجه الصناعة العراقية.
- حجم الإنتاج الصناعي :في عام 2022، بلغ إنتاج العراق من الصناعات التحويلية 4.725 مليار دولار، مرتفعا قليلا عن عام 2021 الذي سجل 4.630 مليار دولار. ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يزال أقل من إنتاج عام 2019 الذي بلغ 4.994 مليار دولار .

استخدام التكنولوجيا في العراق

- انتشار الهواتف المحمولة والإنترنت :وفقا لمسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد لعام 2022، فإن 86% من العراقيين الذين تزيد أعمارهم عن 5 سنوات يستخدمون الهواتف المحمولة، و79% يستخدمون الإنترنت.
- مؤشرات تنمية قطاع الاتصالات :أعلنت وزارة الاتصالات عن ارتفاع ملحوظ في مؤشرات تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العراق لعام 2023، حيث بلغت نسبة التحسن 77.7% مقارنة بالسنوات السابقة .

ثانيا: التحديات التقنية في القطاع الصناعي:

على الرغم من الانتشار الواسع للتكنولوجيا بين الأفراد، إلا أن القطاع الصناعي يواجه تحديات كبيرة في تبني التقنيات الحديثة. تشير التقارير إلى أن 56% من معامل الشركات العامة تنتج منتجات ذات مكون تكنولوجي عال أو متوسط، بينما 28% منها تنتج منتجات ذات مكون تكنولوجي منخفض، و16% تعتمد على المواد الخام. ومع ذلك، فإن قدم المعدات وضعف مواكبة التطورات التكنولوجية يؤثران سلبا على الإنتاجية .

ثالثا: الفرص المستقبلية:

مع التحسن في مؤشرات استخدام التكنولوجيا بين الأفراد وارتفاع مؤشرات تنمية قطاع الاتصالات، هناك فرصة كبيرة للقطاع الصناعي للاستفادة من هذه التطورات. يمكن أن يسهم الاستثمار في التقنيات الحديثة وتطوير البنية التحتية الرقمية في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة العراقية. باختصار، على الرغم من التحديات الحالية، فإن هناك إمكانيات كبيرة للاستفادة من التكنولوجيا في تحسين الإنتاجية في القطاع الصناعي العراقي، خاصة مع التحسن الملحوظ في مؤشرات استخدام التكنولوجيا والاتصالات في البلاد.

الدور الحيوي للقطاع الخدمي (الصحة، النقل، التعليم) في التحول الرقمي

لعب القطاع الخدمي، بما في ذلك الصحة والنقل والتعليم، دورا حيويا في التحول الرقمي في العراق. فيما يلي نظرة تفصيلية على جهود التحول الرقمي في هذه القطاعات، مدعومة بالأرقام والمبادرات الحديثة:

قطاع التعليم:

- نظام معلومات إدارة التعليم :(EMIS) أطلقت هيئة الإعلام والاتصالات، بالتعاون مع وزارة التربية ومنظمة اليونسكو، مشروعا لنشر نظام معلومات إدارة التعليم في العراق .(EMIS) يهدف هذا النظام إلى تطوير القطاع التعليمي من خلال رقمنة العمليات الإدارية والتعليمية. كجزء من هذا المشروع، تم توفير 1500 جهاز إنترنت مع شريحة اتصال، مع خطة للوصول إلى 3000 جهاز، بالتنسيق مع شركات الهاتف النقال .

قطاع الصحة:

- رقمنه النظام الصحي :في فبراير 2023، أطلقت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية، برنامجا لرقمنة النظام الصحي. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز نظام المعلومات الصحية وإنتاج بيانات دقيقة لدعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.
- نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية :(CRVS) في يوليو 2024، أطلقت وزارة الصحة، بالتعاون مع منظمة اليونيسف، النظام الرقمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتسجيل المواليد. يهدف هذا النظام إلى ضمان التسجيل الشامل للمواليد الجدد وتحسين تقديم الخدمات في مختلف مناطق العراق

قطاع النقل:

على الرغم من عدم توفر معلومات محددة حول مبادرات التحول الرقمي في قطاع النقل ضمن المصادر المتاحة، إلا أن التحول الرقمي في هذا القطاع يعتبر ضروريا لتحسين كفاءة الخدمات وتقليل التكاليف. يمكن أن يشمل ذلك تطوير أنظمة إدارة المرور الذكية، وتطبيقات تتبع وسائل النقل العام، وتحسين البنية التحتية الرقمية لدعم عمليات النقل.

التحديات المشتركة:

على الرغم من هذه الجهود، يواجه العراق تحديات في التحول الرقمي، أبرزها:

- البنية التحتية الضعيفة :يعاني العراق من نقص في البنية التحتية الرقمية، مثل الاتصال بالإنترنت والأجهزة اللوحية والبرامج التعليمية. وفقا لتقرير البنك الدولي، فإن نسبة الوصول إلى الإنترنت في العراق هي 75%، وهي أقل من المتوسط العالمي. كما أن جودة الاتصال بالإنترنت ضعيفة ومتقطعة ومكلفة، مما يؤثر على تجربة التعلم الإلكتروني .
- نقص التدريب والكفاءة :يحتاج المعلمون والمدرسون في العراق إلى تدريب شامل ومستمر على استخدام التكنولوجيا وتكاملها في العملية التعليمية.

بالرغم من هذه التحديات، فإن المبادرات المذكورة تعكس التزام العراق بتحقيق التحول الرقمي في قطاعاته الخدمية، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الكفاءة والشفافية.

المبحث الخامس

دراسة حالة: دول استفادت من الاقتصاد الرقمي

يلعب الاقتصاد الرقمي دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي والابتكار في العديد من الدول حول العالم.

ما يلي نظرة على بعض الدول التي استفادت بشكل ملحوظ من الاقتصاد الرقمي، مدعومة بالأرقام والإحصاءات[4]:

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

- حجم الاقتصاد الرقمي : تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول من حيث حجم الاقتصاد الرقمي، حيث بلغ 13.6 تريليون دولار في عام 2020.
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي : ساهم الاقتصاد الرقمي بأكثر من 60% من الناتج المحلي لإجمالي للولايات الحدة، مما يعكس دوره المحوري في الاقتصاد الأمريكي.

2- الصين:

- حجم الاقتصاد الرقمي: احتلت الصين المرتبة الثانية بحجم اقتصاد رقمي بلغ 5.4 ترليون دولار في عام 2021 (argaam.com)
- معدل النمو :تميزت الصين بأسرع نمو في مجال الاقتصاد الرقمي، بمعدل نمو 9.6% على أساس سنوي-26 albayan.ae) . 12- 2021)
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي : ساهم الاقتصاد الرقمي بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2020، بزيادة قدرها 2.4% عن عام 2019.

3- المانيا:

- حجم الاقتصاد الرقمي : بلغ حجم الاقتصاد الرقمي في ألمانيا 2.54 تريليون دولار في عام 2020(argaam.com) .
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي : ساهم الاقتصاد الرقمي بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا، مما يدل على تكامل التكنولوجيا في مختلف قطاعات الاقتصاد.

4- اليابان:

- حجم الاقتصاد الرقمي: وصل حجم الاقتصاد الرقمي في اليابان إلى 2.5 تريليون دولار في عام 2020.

5- المملكة المتحدة:

- حجم الاقتصاد الرقمي :بلغ حجم الاقتصاد الرقمي في المملكة المتحدة 1.8 تريليون دولار في عام 2020.

6- الإمارات العربية المتحدة:

مبادرات التحول الرقمي :اعتمدت الإمارات الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي بهدف مضاعفة نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي من 9.7% إلى 19.4% خلال السنوات العشر القادمة الترتيب العالمي: حافظت الإمارات على ريادتها الإقليمية وحققت المركز الثامن عالميا في الخدمات الرقمية.

7- مصر:

- استراتيجية الاقتصاد الرقمي :أطلقت مصر استراتيجية شاملة للفترة 2024-2030 تهدف إلى خلق مليون فرصة عمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وزيادة صادرات الإلكترونيات بنسبة 20% على الأقل
- تطوير البنية التحتية :تشمل الجهود توسيع نطاق تغطية النطاق العريض على مستوى البلاد، واستبدال شبكات النحاس بكابلات الألياف الضوئية، وزيادة عدد أبراج الهاتف المحمول إلى 50 ألف برج بحلول عام 2030.

تظهر هذه الأمثلة كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتطور في مختلف الدول، من خلال تعزيز الابتكار وزيادة الكفاءة في مختلف القطاعات.

كيف يمكن للعراق أن يستفيد من هذه التجارب؟

يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في الاقتصاد الرقمي عبر تبني استراتيجيات شاملة للتحول الرقمي في مختلف القطاعات. فيما يلي بعض الخطوات التفصيلية التي يمكن أن تساعد العراق في تحقيق هذا الهدف من وجهة نظرنا وبناء على ما تقدم شرحه[12]:

1- .تطوير البنية التحتية الرقمية

بالاستفادة من تجارب كل :

- من الصين وألمانيا: لاستثمار في شبكات الإنترنت عالية السرعة وتكنولوجيا الجيل الخامس (G 5) لتحسين جودة الاتصالات الرقمية، مما يعزز التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.
- من الإمارات: التوسع في مشاريع الألياف الضوئية لضمان اتصال موثوق وسريع بالإنترنت في جميع أنحاء البلاد.

التطبيق في العراق:

- تحديث شبكات الاتصالات وتوسيع نطاق تغطية الإنترنت عالي السرعة ليشمل المناطق الريفية والحضرية.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية الرقمية.
- تقديم حوافز ضريبية لشركات الاتصالات والاستثمار في تقنيات 5 Gلتعزيز التحول الرقمي.

2- دعم ريادة الأعمال والابتكار في الاقتصاد الرقمي

ما يمكن الاستفادة منه:

- من الولايات المتحدة والصين :الاستثمار في الشركات الناشئة (Startups) من خلال صناديق رأس المال الجريء، وتوفير بيئة مشجعة لنمو التكنولوجيا المالية (FinTech) والتجارة الإلكترونية.
- من مصر والإمارات :إنشاء مناطق حرة رقمية لتشجيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

التطبيق في العراق:

- إنشاء صناديق حكومية وخاصة لدعم الشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية.
- تطوير حاضنات أعمال (Incubators) ومسرعات نمو (Accelerators) لدعم رواد الأعمال الشباب في مجالات التكنولوجيا.
- سن تشريعات جديدة لحماية الملكية الفكرية ودعم الاستثمارات الأجنبية في قطاع التكنولوجيا.

3- تعزيز الحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية

ما يمكن الاستفادة من كل:

- من إستونيا والإمارات :تبني نموذج الحكومة الرقمية الشامل، حيث يتم تقديم معظم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مما يعزز الكفاءة والشفافية.
- من الصين :استخدام تقنية البلوكشين (Blockchain) لضمان أمان المعاملات الرقمية وتقليل الفساد الإداري.

التطبيق في العراق:

- رقمنه الخدمات الحكومية مثل استخراج الوثائق الرسمية، دفع الضرائب، والتقديم على الوظائف الحكومية.
- تطوير منصة موحدة للخدمات الحكومية عبر الإنترنت تسهل على المواطنين والشركات تنفيذ معاملاتهم إلكترونيا.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الحكومية لتحسين الخدمات العامة واتخاذ قرارات أكثر دقة.

4- تطوير قطاعي التعليم والصحة باستخدام التكنولوجيا الرقمية

ما يمكن تعلمه:

- من ألمانيا واليابان :تطبيق أنظمة التعلم الإلكتروني والواقع الافتراضي في التعليم، مما يساعد في تحسين جودة التعليم عن بعد.
- من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة :استخدام الذكاء الاصطناعي في التشخيص الطبي وإدارة المستشفيات لتوفير رعاية صحية أكثر كفاءة.

التطبيق في العراق:

- توسيع نطاق استخدام التعلم الإلكتروني في المدارس والجامعات من خلال إنشاء منصات رقمية متكاملة توفر محتوى تعليميا عالي الجودة.

- الاستثمار في أنظمة السجلات الطبية الإلكترونية وربط جميع المستشفيات بقاعدة بيانات مركزية تسهل تبادل المعلومات الصحية.
- تطوير تطبيقات صحية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لمساعدة الأطباء في التشخيص والعلاج.

5- تطوير قطاع التجارة الإلكترونية والدفع الرقمي

ما يمكن تعلمه:

- من الصين والولايات المتحدة :تعزيز أنظمة الدفع الإلكتروني مثل "علي باي" و"باي بال" لدعم عمليات التجارة الإلكترونية.
- من الإمارات والسعودية :تطبيق أنظمة الفوترة الإلكترونية لتسهيل التحصيل الضريبي وتعزيز الشفافية المالية.

التطبيق في العراق:

- تشجيع استخدام المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول لتسهيل العمليات المالية وتقليل الاعتماد على النقد.
- تقديم تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة لتبني منصات التجارة الإلكترونية وبيع المنتجات والخدمات عبر الإنترنت.
- تنظيم قوانين لحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية لضمان حقوق العملاء وزيادة الثقة في الأسواق الرقمية.

6- تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات

ما يمكن الاستناد عليه:

- من الاتحاد الأوروبي :وضع تشريعات قوية لحماية البيانات الشخصية والخصوصية على الإنترنت.
- من الصين والولايات المتحدة :تعزيز الأمن السيبراني لمكافحة الهجمات الإلكترونية التي قد تؤثر على الاقتصاد الرقمي.

التطبيق في العراق:

- تطوير استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تتضمن لوائح صارمة لحماية البيانات الشخصية والحكومية.
- إنشاء مركز وطني لمراقبة التهديدات السيبرانية والاستجابة للحوادث الأمنية.
- تدريب الكوادر العراقية في مجال الأمن السيبراني وتعزيز الوعي بأهمية حماية المعلومات الرقمية.

7- تعزيز الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتحليل الرقمي

ما يمكن الاعتماد عليه:

- من الصين والولايات المتحدة :استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتحليل البيانات الضخمة لدعم القرارات الاقتصادية.
- من الإمارات :تطبيق الذكاء الاصطناعي في الحكومة والخدمات العامة لتحقيق كفاءة أعلى.

التطبيق في العراق:

- تحفيز البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال الجامعات والمؤسسات البحثية.
- دمج الذكاء الاصطناعي في التخطيط الاقتصادي وتحليل البيانات المالية لتحسين القرارات الحكومية.
- تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الأمن، النقل، والصناعة.

باختصار شديد يمكن الاستفادة من النقاط التالية:

يمكن للعراق أن يستفيد من تجارب الدول الناجحة في الاقتصاد الرقمي من خلال:

1. **تطوير البنية التحتية الرقمية** عبر تحسين شبكات الإنترنت والاستثمار في G.5
2. **دعم ريادة الأعمال والابتكار** من خلال إنشاء صناديق استثمار في الشركات الناشئة.
3. **تعزيز الحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية** لتسهيل المعاملات الإدارية.
4. **رقمنة قطاعي التعليم والصحة** لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
5. **تطوير التجارة الإلكترونية والدفع الرقمي** لدعم الاقتصاد غير النقدي.
6. **تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات** لضمان بيئة رقمية آمنة.
7. **الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتحليل الرقمي** لزيادة الإنتاجية وكفاءة اتخاذ القرار.

الخاتمة

يعد التحول الرقمي مفتاحا رئيسا لإنعاش الاقتصاد العراقي وتحقيق نمو مستدام، شرط أن يتم توفير بيئة تقنية وتشريعية مناسبة تدعم هذا التحول. إن التعاون بين الحكومة، القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية سيكون عاملا حاسما في تحقيق اقتصاد رقمي متطور ومواكب للتغيرات العالمي.

خلاصة البحث وأهم الاستنتاجات

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي، مع التركيز على الواقع العراقي وفرص إنعاش الاقتصاد من خلال التحول الرقمي. تناول البحث التحديات التي تواجه العراق في هذا المجال، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، قلة الوعي، والنقص في التشريعات الداعمة. كما استعرض البحث الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في قطاعات مثل التجارة الإلكترونية، القطاع المالي، وريادة الأعمال، مع إبراز دور التقنيات الحديثة مثل البلوكشين، الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية في تحقيق التحول المنشود.

أهم الاستنتاجات

1. **أهمية التحول الرقمي**

يمثل التحول الرقمي فرصة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد العراقي، حيث يساهم في تعزيز الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات، وخفض التكاليف التشغيلية.

2. التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق:

أ- ضعف **البنية التحتية التكنولوجية** وعدم توفر الإنترنت عالي السرعة بشكل متكامل.
ب- نقص **التشريعات والقوانين** التي تنظم التجارة الإلكترونية وتحمي حقوق المستهلكين.
ت- انخفاض مستوى **الثقة في المعاملات الرقمية** بسبب قلة الوعي والثقافة الرقمية.

3. **فرص التحول الرقمي:**

أ- التجارة الإلكترونية في العراق تنمو بسرعة، ومن المتوقع أن تصل قيمتها إلى 9.2مليار دولار بحلول 2025.
ب- استخدام الهواتف الذكية والتكنولوجيا المالية (FinTech) يمكن أن يسهم في تعزيز الشمول المالي وتطوير القطاع المصرفي.
ت- الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار في الاقتصاد الرقمي.

4. أثر التحول الرقمي على القطاعات الاقتصادية:

أ- في التجارة الإلكترونية :توفر المنصات مثل أورزدي، فدشي، وبوتيكات حلولا فعالة للمستهلكين والشركات.
ب- في القطاع المالي :تبني تقنيات الدفع الإلكتروني مثل Qi Card يعزز من استخدام الخدمات المصرفية الرقمية.
ت- في التوظيف وريادة الأعمال :يفتح الاقتصاد الرقمي المجال لفرص عمل جديدة في مجالات مثل البرمجة، تحليل البيانات، والتسويق الرقمي.

التوصيات

1- تحسين البنية التحتية الرقمية من خلال الاستثمار في شبكات الإنترنت السريع والتقنيات الحديثة.
2- تعزيز التشريعات والقوانين التي تنظم التجارة الإلكترونية وتضمن حماية المستهلكين.
3- زيادة الوعي الرقمي من خلال التعليم والتدريب لتشجيع الأفراد والشركات على تبني الحلول الرقمية.
4- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال عبر دعم الشركات الناشئة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

المصادر

[1] Tapscott, D. (1995). *The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence.* McGraw- Hill.

[2] Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019). Going digital: Shaping policies, improving lives.

[3] Schwab, K., & Samans, R. (2016, January). The future of jobs: Employment, skills and workforce strategy for the fourth industrial revolution. In World Economic Forum (pp. 1-32).

[4] Al-Bujabir, H. H., Al-Rubaie, Q. L. A., & shihab Ahmed, M. Digital Transformation and the Potential for Labor Market Response in Iraq. World Economics and Finance Bulletin, 41, 72-81.

[5] Chen, Y., & Wang, L. (2019). Commentary: Marketing and the sharing economy: Digital economy and emerging market challenges. Journal of Marketing, 83(5), 28-31.

[6] McKinsey & Company (2021). The UAE's Digital Economy Strategy: Path to 2031. McKinsey.

[7] European Commission (2022). Digital Economy and Society Index (DESI) Report.

[8] Al-Shammari, A. (2021). Barriers to Digital Transformation in Iraq: An Empirical Study. Baghdad Journal of Economic Studies.

[9]البنك المركزي العراقي (2022) .تقرير التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي (متاح عبر موقع البنك المركزي العراقي) مجلد 49 عدد 145 (2024): مجلة الإدارة والاقتصاد.

[10] اسامة حمدالله خدايار، ضياء منيع جوهر. (2026). التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام العراقية وأثره في تعزيز اهداف التنمية المستدامة: بحث تطبيقي في المديرية العامة لتربية واسط .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.753-739 ,(1)7

[11] Global Entrepreneurship Monitor (2022). Entrepreneurship in the MENA Region: Iraq's Digital Potential.

[12] Khalid, A. K. A. (2025). The Role of the Digital Economy in Enhancing Economic Development in Iraq: A Strategic Analysis of Transformation Opportunities and Challenges. Journal of Economics and Administrative Sciences, 31(146), 116-140.